موقف لحظة

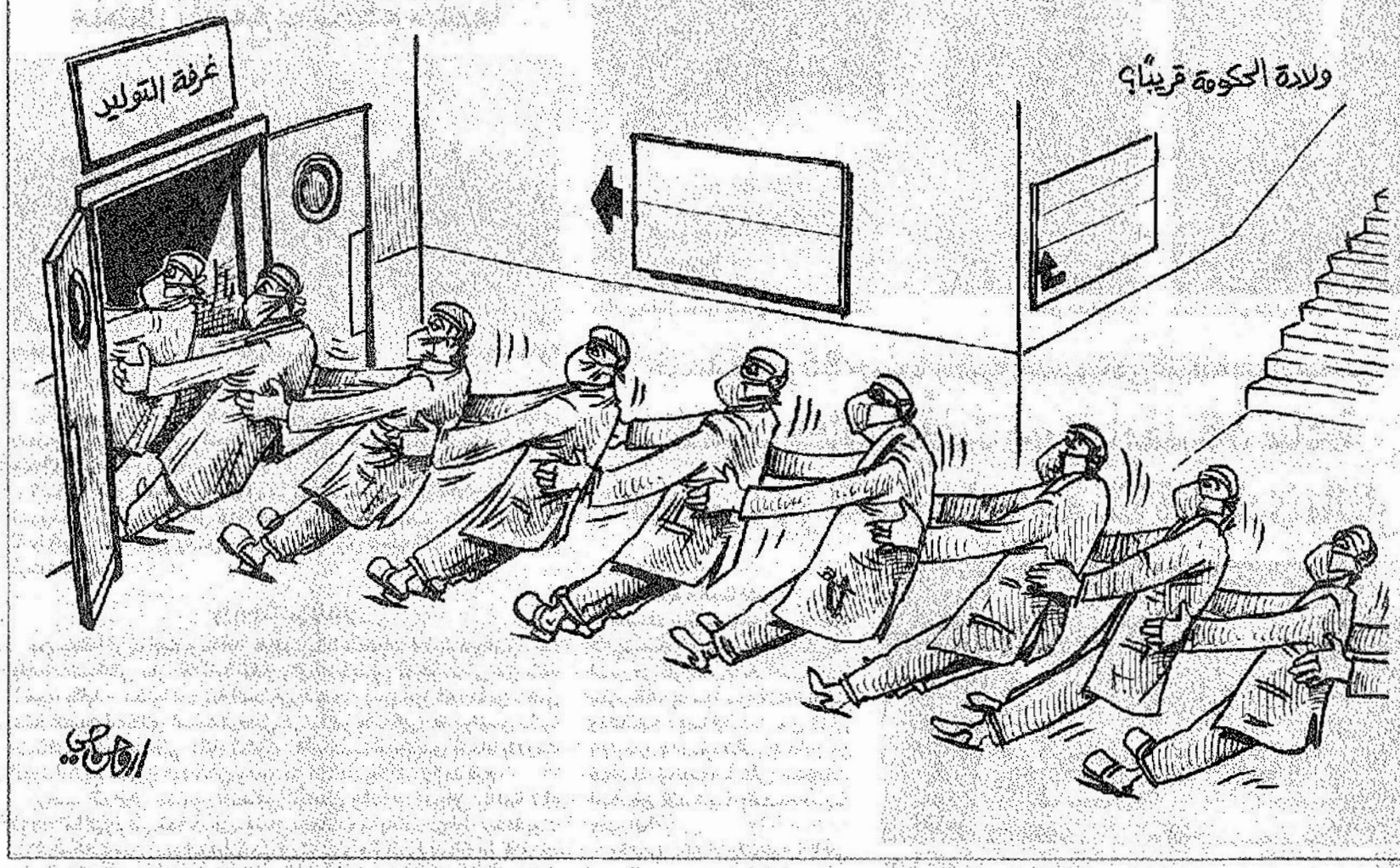

لو يعيّن ابرهيم نجار وزيرا

بقلم الدكتور حلمي محمد الحجار

حبذا لو اختار جميع رؤساء الكتل امثال البروفسور ابرهيم نجار لتولي الحقائب الوزارية المخصصة لكتلهم في الوزارة العتيدة.

قرأنا في الصحف ان "القوات اللبنانية" طرحت اسم البروفسور ابرهيم نجار لتولي حقيبة وزارة العدل في الحكومة ويظهر ان هذا الطرح لم يرق بعض السياسيين الذين اطلوا علينا من على شاشات التلفزة بتعليقات يندبون فيها حظ العدلية والعدالة من هذا الطرح!

واذا جاز لنا ان نبدي رأيا في ما طرح وفي ما ابدي من تعليقات، فاننا نعرض الملاحظات الآتية:

الملاحظة الاولى – ان اتفاق الدوحة اقر توزيع المقاعد الوزارية في الحكومة على المعارضة والموالاة بنسبة 16 وزيرا للموالاة واحد عشر وزيرا للمعارضة وثلاثة وزراء لخامة رئيس الجمهورية، وبالطبع تتوزع المقاعد داخل كل من الموالاة والمعارضة وفقا للاتفاق وحجم التمثيل النيابي فيها.

هذا واقع ما من احد يجادل فيه او ينكر له رغم ما فيه من مخالفة للدستور(1)، تلك المخالفة التي يغطيها مرحليا الاجماع الوطني والعربي الذي حصل في الدوحة.

واذا كان الوضع هو كذلك فهذا يعني ان القادة السياسيين سيعودون الى كتلهم وتحالفاتهم لاختيار ممثليهم لتولي الحقائب الوزارية (ولا نقول الحصص) المخصصة لهم في الحكومة.

ولكن القادة السياسيين استمروا، ومنذ انعقاد اتفاق الدوحة، على تبادل التهم والتراشق الكلامي في وسائل الاعلام بشكل لم يألفه الخطاب السياسي في الديموقراطيات الراقية، ونعتبر ان التعليقات على طرح "القوات اللبنانية" تولي البروفسور ابرهيم نجار وزارة العدل اتت في هذا السياق بحيث افتقرت الى الموضوعية والنزاهة، وبالفعل ان تقييم طرح "القوات اللبنانية" كان يفترض ان ينطلق من تقييم مواصفات الشخص الذي طرح اسمه لتولي حقيبة وزارة العدل، الامر الذي يستتبع ابداء الملاحظة الثانية.

الملاحظة الثانية – سواء اكان الانسان مؤيدا او مناهضا للفكر السياسي لـ"القوات اللبنانية" ومواقفها في مختلف المراحل والعهود، فان الموضوعية والنزاهة تفرض عليه تقويم طرحها ان يتولى البروفسور ابرهيم نجار وزارة العدل من خلال ما يتمتع به من مواصفات تؤهله لتولي تلك الحقيبة الوزارية.

ان كاتب هذه السطور هو صاحب فكر سياسي لا يأتلف مع الفكر السياسي لـ"القوات اللبنانية" ولا مع مواقفها وخصوصا في مراحل معينة من تاريخ لبنان، ولكن ذلك لا يمكن ان يخرجه من موضوعيته او من نزاهته العلمية في تقويم طرح اسم البروفسور ابرهيم نجار لتولي حقيبة وزارة العدل بحيث ان هذا التقويم لا يمكن ان يختلف باختلاف الفريق السياسي صاحب الطرح.

ان البروفسور نجار هو من اصحاب القامات الكبيرة في الحياة القانونية وفي مضمار العدل والعدالة ليس في لبنان فحسب، بل ايضا في العالم العربي وفي عالم الفرنكوفونية عموما، وهو استاذ محاضر في كليات الحقوق في لبنان وفي فرنسا، وله مؤلفات عديدة منشورة في مختلف حقول القانون باللغتين العربية والفرنسية، وهي تعتبر مراجع موثوقا بها يعتمدها رجال القانون من قضاة ومحامين واساتذة جامعيين. وهذا الواقع يبقى، من الناحية الموضوعية بالنسبة الى الناقد الخالي من الغرضية، هو هو سواء اتى طرح توليه وزارة العدل من "القوات اللبنانية" او من العماد ميشال عون او من الكتلة الوطنية او من تيار المستقبل او من الحزب التقدمي الاشتراكي او من اي فريق سياسي آخر لا فرق في ذلك.

عرفت البروفسور نجار حين كنت قاضيا، محاميا يحظى باحترام قضاة لبنان الكبار لعلمه المتقد ومناقبيته الحميدة. هذه بعض خصال البروفسور نجار، ما كل خصاله اعرفها. فهل تنوء العدالة بهذه الخصال؟

ان التعليقات التي سمعتها في بعض وسائل الاعلام حول طرح "القوات اللبنانية" ان يتولى البروفسور نجار حقيبة وزارة العدل لا تحتمل الا معنيين:

الاول: ان اصحاب تلك الطروحات يجهلون الشخص المطروح لتولي وزارة العدل واذا كان الامر كذلك فتلك مصيبة.

المعنى الثاني: ان اصحاب الطروحات يعرفون معرفة اليقين صفات الشخص المطروح لتولي وزارة العدل، ومن ثم فهم لا يريدون وزراء من وزن البروفسور ابرهيم نجار، وعندما تكون مصيبة اكبر.

من يعرف البروفسور نجار، ونعتقد انه معروف عند عموم اللبنانيين ولا سيما عند النخب منهم اكثر بكثير من بعض السياسيين، يتمنى لو يتبنى جميع القادة السياسيين في لبنان وضع مواصفات لاختيار الوزراء مماثلة للمواصفات التي يتمتع بها البروفسور نجار، الامر الذي يستتبع ابداء الملاحظة الثالثة.

الملاحظة الثالثة: هناك طرح، قديم متجدد في لبنان، حول تعديل الدستور بحيث يمنع الجمع بين النيابة والوزارة، وهذه خطوة متقدمة في الحياة السياسية في لبنان، يتمناها من يريد خيرا لهذا الوطن. وفي هذا السياق نتمنى ان توضع شروط علمية ومهنية ومناقبية لتولي المناصب الوزارية وعندها سنجد من هم صنوا للبروفسور نجار وهدهم داخل قاعة مجلس الوزراء وحينئذ يمكن للمواطن اللبناني ان يتفاءل خيرا بمستقبل وطنه.

(1) نصت الفقرة "ج" من مقدمة الدستور ان "لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية". وتبعا لاعتماد الدستور اللبناني للنظام البرلماني "يتحمل الوزراء اجماليا تجاه مجلس النواب تبعة سياسة الحكومة العامة" (المادة 66 من الدستور) وعلى هذا الاساس يفترض بالحكومة ان تحظى بثقة مجلس النواب ولا يمكنها ان تستمر الا بتلك الثقة (المادة 69 فقرة و من الدستور). ومجمل هذه الاحكام تجسد النظام البرلماني في الديموقراطيات الحديثة بحيث تقسم القوى السياسية داخل البرلمان الى اكثرية تحكم واقلية تعارض وتحاسب. ومن ثم يفترض ان يكون اتفاق الدوحة هو حل مرحلي موقت يقتصر على الفترة الزمنية التي تفصلنا عن الانتخابات النيابية المقبلة بحيث يعود الوضع بعدها الى طبيعته من خلال عودة الحياة السياسية، في لبنان الى اللعبة الديموقراطية المعروفة في النظام البرلماني اي اكثرية تحكم واقلية تعارض وتحاسب.

ما الفرق بين الرئيس سليمان وسليمان الحكيم ؟

بقلم المحامي دياب عازوري

كان الحدث الصاعق انتخاب رئيس الجمهورية بعد سيل من التوقعات السلبية طيلة ستة اشهر بعدم حصول الانتخاب نظرا لاجماع الاطراف على قواسم مفترقة بدلا من التفافهم على جوامع مشتركة، وكانت نتيجته عفوية بتبادل التهاني والانخاب، بعدما كان الشعب قد طال انتظاره وامله كان قد خاب، اما الحديث فأصبح على الترحيب بخطاب القسم بعدما اكل البلد على نفسه كان قد انقسم. وفي العودة الى تحليل الـ"D.N.A" خاصتي والتي اصبحتم خبراء فيها، يظهر انه عند مقارنة دينامية الديموقراطية بين لبنان العزيز والبلاد التي تعتبر نفسها صانعة الديموقراطيات وعلى رأسها بريطانيا ودول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية والدول الاسكندينافية وغيرها من البلدان التي يتحارب فيها سياسيوها داخل مجالسها النيابية (فقط) وتحت محرابها، فانه يتبين جليا ان خطابات ملوكها او رؤساء جمهورياتها او رؤساء حكوماتها تبقى لانظمتهم المختلفة، تمر بشكل رتيب كأنها مبرمجة داخل الكومبيوتر ولا ينقصها سوى تعديل في الاسماء وفي التواريخ، بينما خطاب الرئيس الجمهورية اللبنانية اكان بعد الطائف ورغم تعرية الرئيس من اهم صلاحياته باسم الاصلاح ونتيجة للتصالح الذي تم هناك، او كان بعد الدوحة نتيجة للمصالحة الجديدة و"تصليح" بعض الامور ضمن هذا الاتفاق، فانه يبقى لخطاب قسم الرئيس بعض الفكهة والنكهة لان للرئيس حصة داخل مجلس الوزراء ولو كانت رمزية حيث ان الحكم الفعلي هو لمجلس الوزراء مجتمعا، وتأتي اهمية الخطاب انسجاما مع اهمية الرجل الذي توافق عليه الجميع بارادتهم او مرغمين، فلو لم يكن المنقذ لكل الاطراف لما توافقوا عليه اذ ان اعتراضاتهم عليه سابقا وفي فترات متفاوتة، مرة لكونه عسكريا ومرة لعدم الرغبة في تعديل الدستور ومرة لعدم قمعه بعض الاخلالات الامنية من هنا او هناك مما يعني ان الاعتراض عليه من الكل او التوافق عليه منهم، مردّه بالتأكيد الى حياد الرئيس. فما هي اهمية خطاب القسم للرئيس؟

اهمية هذا الخطاب انه يجسد في خطوطه العريضة البرنامج الذي سيتبعه الرئيس على ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الدوحة كون الاطراف قد اتفقوا على ان يكون الحوار الداخلي برعايته، فكانت اهميته ان الخطاب حاكى افكار الجميع ودغدغ اهدافهم وبالتالي لم يعط مجالا لاي فريق بالمطالبة بمطلب كان قد طالب به سابقا كما يعتبره حيويا بالنسبة الى فريقه وبان الرئيس لم يدرجه في جدول الحوار، فكأن الرئيس أناب عنهم وطلب من نفسه ما يريد الآخرون منه، فاستبق الرئيس مطالب الجميع حيث وضع تحركهم المطلبي في الثلاجة في انتظار تأليف الوزارة ومن ثم حلوسهم الى طاولة الحوار لمعرفة اي حوار سيدور حول الطاولة، فبهذا التكتيك السياسي البسيط الذي اعتمدت فيه خطة استباقية للمطالب المتنافرة فقد اراح الافرقاء مستقبلاً من التفكير في اية خطة ذات استراتيجية معينة لفرضها، ويكون بتخطيط عسكري ايضا قد دافع مدنيا ومسبقا عن اي اخلال امني ولاحقا، فاذا كانت الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث حتى الشامس منه، حمراء او بيضاء، تقوم على اساس تقويم الاعوجاج (علما ان لبنان ليس عضوا في نادي هذه الدول ومن المستحيل الانضمام اليه نظراً الى تركيبته الطائفية) فيكون الرئيس نفسه بخطابه هذا قد قام بانقلاب ابيض على التقاليد الكاذبة التي عودنا عليها سياسيونا، اذ يعدون ولا ينفذون، وخير مثال على ذلك تلك الوعود المتتالية التي كانت الحكومات السابقة تعد بها شعبها بقانون متوازن وعصري للانتخابات، فتمر الاربع سنوات ولا تقدم اي اقتراح في هذا الشأن وعند اعتراض الغير على هذا التأخير، تتحجج الحكومات بضيق الوقت وبأن الانتخابات اصبحت على الابواب ولا يمكن بالتالي دراسة اي قانون واقراره، فتسير البلاد بانتخابات مزورة سلفا قبل صدور نتائجها وحتى بدون العبث بقوائم الشطب في بعض الدوائر التي يمكن لبعض الخصم النفاذ فيها، كذلك في ظل قوانين استثنائية نظمها المشرعون القانونيون الكبار في المخابرات، من الاشقاء وبمشاركة بعض الوطنيين من بلدنا، والتي ابرزت عبقريتهم على صفحاتها كافة المراجع القانونية في مجموعاتها ومنها دللوز ودللموز وغيرها.. وغيرها.. من أمثال هالللوز، فكان اي مرشح يدخل على لائحة مدعومة من هؤلاء المشرعين، كان حتما نصيبه الفوز.

فالمواضيع التي اتى على ذكرها الرئيس في خطاب قسمه هي اصلا خلافية، ووضعها في اولويات اهتماماته للتحاور حولها ليجعلها توافقية، ومن اهمها معالجة موضوع سلاح المقاومة والمحكمة الدولية وحقوق المغتربين وايجاد المخارج للخلاف السياسي وتحصين الوطن بالمصالحة... فبمجرد سرد هذه الاهتمامات بالنسبة اليه، اراد اعلام كل فريق بانه على معرفة تامة بهواجسه، فاستبق الرئيس مطالب الجميع حيث وضع تحركهم المطلبي في الثلاجة في انتظار تأليف الوزارة ومن ثم حلوسهم الى طاولة الحوار لمعرفة اي حوار سيدور حول الطاولة، فبهذا التكتيك السياسي البسيط الذي اعتمدت فيه خطة استباقية للمطالب المتنافرة فقد اراح الافرقاء مستقبلاً من التفكير في اية خطة ذات استراتيجية معينة لفرضها، ويكون بتخطيط عسكري ايضا قد دافع مدنيا ومسبقا عن اي اخلال امني ولاحقا، فاذا كانت الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث حتى الشامس منه، حمراء او بيضاء، تقوم على اساس تقويم الاعوجاج (علما ان لبنان ليس عضوا في نادي هذه الدول ومن المستحيل الانضمام اليه نظراً الى تركيبته الطائفية) فيكون الرئيس نفسه بخطابه هذا قد قام بانقلاب ابيض على التقاليد الكاذبة التي عودنا عليها سياسيونا، اذ يعدون ولا ينفذون، وخير مثال على ذلك تلك الوعود المتتالية التي كانت الحكومات السابقة تعد بها شعبها بقانون متوازن وعصري للانتخابات، فتمر الاربع سنوات ولا تقدم اي اقتراح في هذا الشأن وعند اعتراض الغير على هذا التأخير، تتحجج الحكومات بضيق الوقت وبأن الانتخابات اصبحت على الابواب ولا يمكن بالتالي دراسة اي قانون واقراره، فتسير البلاد بانتخابات مزورة سلفا قبل صدور نتائجها وحتى بدون العبث بقوائم الشطب في بعض الدوائر التي يمكن لبعض الخصم النفاذ فيها، كذلك في ظل قوانين استثنائية نظمها المشرعون القانونيون الكبار في المخابرات، من الاشقاء وبمشاركة بعض الوطنيين من بلدنا، والتي ابرزت عبقريتهم على صفحاتها كافة المراجع القانونية في مجموعاتها ومنها دللوز ودللموز وغيرها.. وغيرها.. من أمثال هالللوز، فكان اي مرشح يدخل على لائحة مدعومة من هؤلاء المشرعين، كان حتما نصيبه الفوز.

فالمواضيع التي اتى على ذكرها الرئيس في خطاب قسمه هي اصلا خلافية، ووضعها في اولويات اهتماماته للتحاور حولها ليجعلها توافقية، ومن اهمها معالجة موضوع سلاح المقاومة والمحكمة الدولية وحقوق المغتربين وايجاد المخارج للخلاف السياسي وتحصين الوطن بالمصالحة... فبمجرد سرد هذه الاهتمامات بالنسبة اليه، اراد اعلام كل فريق بانه على معرفة تامة بهواجسه، فجاء خطابه هادئا ومتوازناً ورزيناً ولم يأت فيه لا بالتخويف ولا بالتعنيف، ولا بالتأنيب ولا بالتأديب، بل جاءت اولوياته بالترتيب وبلهجة التهذيب والترغيب، فكان كلام متمدن وحضاري لرجل كان حتى البارحة كلامه عسكريا وعليه، فاذا كان العسكر يتكلم مدنيا، فقد آن الاوان لأن يتخلى المدنيون عن الكلام العسكري. حتى أن هذا الاسلوب انسحب ايضا على تصريحات الرئيس السنيورة ايضا، فكان قبل مؤتمر الدوحة يعطي تصريحه بهداوة ولكن بقساوة ودون ان يرف له جفن ويخبط رجله في الارض ويقول انه باق باق، فترد عليه المعارضة بلسان مطربها السياسي (عبد الوهاب) بأنه باك باك، اما بعد الدوحة، فتصريحاته قبل التكليف وعنده وبعده والتي استمرت بعد الاستشارات النيابية والمشاورات التي تلتها وحتى اعداد هذه المقالة، باتت على انها سلسة ومرنة وليقة وصادقة وكان يلقيها برقة واحساس وشعر "برفرفت" جفونه كل الناس. وانا اقول له ان خطابك أصبح راقيا راقيا، وكذلك زعيم المختارة اصبحت عباراته سلمية ومختارة، والجمان تخطى نص البلاغ رقم واحد، ومن قريطم لا يصدر الا كلام حريري بدل الكلام الحديدي، ومن معراب صدر ان الكل له محل من الاعراب، وهكذا دواليك وحوالينك اصبح الكل يدركون انه لم يعد هناك مجال للمراهنات الخاطئة او الخطوات الناقصة، اذ أن اي خطأ ولو صغيرا "سيكر" سيارة السلم الاهلي الى الوراء بسرعة تفوق سيارات "الفورمولا" ولو كان قائدها "شوماخر اللبناني"

فالانتقال عمليا من مرحلة الى أخرى يترافق بالطبع مع تغيير في الاداء او اقله في اللهجة، فكما لكل فصل لباسه، كذلك لكل موقف سلاحه، اذا انه من غير الطبيعي ان تلبس الصبية في عز الحر كنزة حاكتها لها امها، كما انه من غير الطبيعي ان يحصل هجوم بالسكاكين في معركة عمادها سلاح المدرعات، وهذا يتماشى ايضا مع تغير الظروف، فالمصالحة قد بدأت مراحلها في الدوحة وهي تستكمل الان في حكومة وحدة وطنية ولكنها لم تنجز بعد نهائيا، وبتصريح مقتضب بعد تكليفه مد الرئيس السنيورة يده الحريرية لشبكها بيد الفريق الآخر وليس للاشتباك، وفهم من طريقة عرضه ان المواضيع الخلافية هي للنقاش وليس للكباش، وكانت المعارضة قد ردت باستيائها على نتيجة الاستشارات التي فرضت لزاما تكليف الرئيس السنيورة ولكنها في المقابل لم تقاطعه، بل أبدت رغبتها في التعاون معه تسهيلا لمهمته وللتسريع في تشكيل الحكومة كأول حكومة للعهد حتى يبدأ الحوار اللبناني – اللبناني على أرض لبنانية، أكان ذلك في قصر بعبدا او خارجها حتى ولو كان في دوحة... عرمون. (ومنا لا بد من الامتنان لدولة قطر على المساعدة الغالية التقدير التي وظفتها في خدمة السلم الاهلي اللبناني، وإن تركيزنا على مسألة الحوار اللبناني – اللبناني على الارض اللبنانية هو فقط للارتضاء النفسي على ان سياسيينا قد بلغوا ضرس الرشد الوطني (ضرس العقل) ولم يعودوا في حاجة الى النصح مثل ما ينصحوننا نحن الصغار)، فالآن وبعد التوقف عن لفة التخوين والتبعية لكلا الفريقين وجب التوقف عن الاستفزازات بالتعليقات المثيرة في الاذاعة والتلفزيون وحتى على التلفون (ارسال SMS) أقلها بغية تبريد العصبيات المناطقية وذلك تخفيفا للعبارة حتى لا نقول غيرها، فليس أحد أفضل من أحد، الغالبية من الشعب التجأت في الماضي الى الميليشيات بينما لم يلجأ الى الدولة فعليا اي مواطن كون الدولة هي الاضعف، فكان "أبو اللطف" هو الآمر بالعنف وكان "أبو الليل" هو الذي يهدد بالويل وكان "أبو الزبر" هو الذي ينفذ بدل الوزير، ناهيك عن مهمات "أبو الجماجم" و"أبو الولائم" و"أبو التانفو" و"أبو رنفو" و"أبو وأبو اللي جابوا وأبو اللي بشد عمشدو". أما الآن فتلك الغالبية متمسكة بأمن الدولة لا بغيرها، فالامن الشرعي هو الذي يجلب الامان بينما غير الشرعي يجلب الآمان.

فالآن اصبحت الخطابات والتصريحات للزعماء متقاربة في العبارات الباردة حتى ان البعض تخيل ان التصريح الاساسي هو واحد وقد تم توزيعه عليهم نسخا طبق الاصل ليدلوا به امام الصحافة، كما كان يتردد كل تصريح يدلي به زعيم من قبل أعضاء كورسه حيث يدلي به كل عضو تبعا لطبقة صوته، فمما لا شك فيه ان خطاب الرئيس قد توجه الى كل الفئات، فخاطب الضمير والحق والعاطفة والنيات وحتى... الخفايا، ولكن لا تنسوا عند مخاطبته أركان الجيش بأنه لن يتدخل في شؤونه، ولكنه مستعد للتدخل اذا تطلبت ذلك المصلحة العامة، قد أوحى للكثيرين وأنا منهم بأننا في مرحلة مصالحة للبدء في انهاض الدولة وأن الكلام اللين والرقيق هو لكسر التشنجات، ولكن هذا لا يمنع من مكافأة الشاطر باعطائه "بون بوان" ومقاصصة الولد الشيطان بوضعه "أو كوان". فعندما يتم عمده (ان شاء الله بسلام) بتنفيذ وعوده، سيضاف الى ألقابه الكثيرة مثل العماد سليمان، والقائد والرئيس، وغيرها من الالقاب... لقب سليمان الحكيم كونه أعاد الصبي لبنان الى أمه وليس الى أمه فقط.